

الجواب الصحيح

لمن نسب إلى الزمخشري

شرح الفصيح



الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن

الألوكة

www.alukah.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح

كتبه

الدكتور بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن
أستاذ النحو والصرف المساعد
بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة

الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح

تعود صلتني العلمية بأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري إلى عهد الطلب في المرحلة الجامعية في كلية الآداب بجامعة حلب، حيث كنت أرجع إلى نسخة من المفصل قديمة الطبع استعرتها من مكتبة العالم الورع ملا محمد بن ملا رشيد رحمه الله، في مدينة القامشلي في سوريا وذلك في عام ١٩٧٢م على ما أتذكر، وتوثقت هذه الصلة العلمية مع الزمخشري في السنة التمهيدية للماجستير في كلية اللغة العربية في الرياض، حيث كان المقرر في النحو أبواباً من شرح المفصل لابن يعيش، وازدادت عرى هذه الصلة مع فخر خوارزم توثقاً في أثناء إعداد رسالة الماجستير، حيث حققت ودرست كتاب لباب الإعراب للإسفراييني، ووقفت على الأثر الذي تركه العلامة الزمخشري في نتاج الإسفراييني، وكان هذا فاتحة الدراسة التي تقدمت بها للدكتوراه عن الدراسات النحوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى القرن السابع الهجري، وفي هذه الدراسة عرفت الزمخشري النحوي البلاغي اللغوي معرفة جيدة بحمد الله وفضله، فقد درست نحوه في الكشف وفي المفصل وفي حواشي المفصل وفي الأموذج وفي الأحاجي النحوية، وفي المفرد والمؤلف، وبينت منهجه في هذه الكتب ومذهبه النحوي، والأثر الذي تركه في الدراسات النحوية بعامة في المشرق الإسلامي.

ثم حققت حواشي المفصل فوقفت على أهم المصادر التي نهلت منها الزمخشري في النحو والصرف واللغة.

قدمت هذه المقدمة لأبينّ عنايتي بآثار الزمخشري وبخاصة ما يتصل منها بالنحو والصرف واللغة، ولأوضح السبب الذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع.

فقد كان النبأ الذي وصلني عن وجود شرح للفصيح للزمخشري محقق في جامعة أم القرى نبأً ساراً بادئ الأمر، بما كنت أرجو أن أجد

فيه ما يعينني في العثور على بعض الشواهد التي ذكرها الزمخشري في حواشيه على المفصل ولم أجدها في مراجعي، وانتظرت ظهور شرح الفصيح هذا مطبوعاً محققاً عدة أشهر، حتى إذا تم طبعه واقتنيت نسخة منه واطلعت عليه تبدد سروري، حيث لم أجد الزمخشري الذي عرفته، ووجدت نفسي أمام شخص آخر تختلف مصادره عن مصادر الزمخشري التي أعرفها وتختلف مصطلحاته عن مصطلحاته، فمصادر الزمخشري تكاد تكون بصرية خالصة، ومصطلحات الزمخشري النحوية بصرية واختياراته بصرية.

أما شارح الفصيح هذا فأهم مصادره الفراء والكسائي شيخا أهل الكوفة، ولا عجب في ذلك فشيخاه ابن مهدي وأبو أحمد العسكري اللذان أكثر النقل عنهما من تلامذة ابن الأنباري الذي يعد من أئمة الكوفيين بعد ثعلب.

وقد قرأت هذا الشرح أكثره، ووجدت فيه من الدلائل ما يقطع بنفي نسبته إلى الزمخشري، كما وجدت أن ما قدمه المحقق من أدلة لإثبات هذه النسبة لا يثبت أمام النقد العلمي، لذلك جاء هذا البحث إحقاقاً للحق وتبياناً له وتثبيتاً، وقد جعلته في تمهيد وثلاثة مباحث :

الأول: الأدلة النافية نسبة الشرح للزمخشري.

والثاني: نقد أدلة المحقق.

والثالث: تحقيق نسبة الشرح للأسترباذي.

والله يهدي من يشاء بإذنه إلى صراط مستقيم.

التمهيد

صدر هذا الكتاب بعنوان شرح الفصيح لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، بتحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي، ضمن سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها من معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، والكتاب هو التاسع ضمن هذه السلسلة، ويقع في جزئين على

حسب تقسيم المحقق.

وفي قسم الدراسة ناقش المحقق أدلة الدكتور عبدالله الجبوري الذي نسب هذا الشرح لأبي هلال العسكري، وأدلة علي مشري الذي نسبته إلى أبي علي الأهوازي، وذكر أن البغدادي نقل من هذا الشرح نصين أحدهما في شرح أبيات مغني اللبيب والثاني في حاشية على شرح بانث سعاد، ونسب الشرح إلى الأستراباذي ولكن المحقق لم يقف طويلاً عند هذه النسبة لأنه لم يقف على ترجمة وافية دقيقة للأستراباذي هذا^(١).

فالكتاب كما ترى اختلف في نسبه قديماً وحديثاً فقديمًا نص البغدادي على أنه للأستراباذي، ونص اللبلي صاحب تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح على أنه للزمخشري على حسب ما ذكره المحقق، حيث ذكر نصوصاً كثيرة نقلها اللبلي في شرحه منسوبة للزمخشري، وهي موجودة في هذا الشرح.

وحديثاً نسبه عبدالله الجبوري إلى أبي هلال العسكري، ونسبه علي مشري لأبي علي الأهوازي، ونسبه المحقق أخيراً للزمخشري. ولعلي أقدم ما يعين على تحقيق النسبة إلى مؤلفه الحقيقي في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأدلة النافية نسبة الشرح للزمخشري

أغلب الأدلة التي سأعرضها بأذن الله تعالى فيما يأتي مأخوذ من نصوص شرح الفصيح، وقليل منها مأخوذ من خارج هذا الشرح.

الدليل الأول: شيوخ الشارح:

ذكر الشارح أسماء بعض شيوخه الذين أخذ منهم، فمن نص على الأخذ منه علي بن مهدي، قال في شرحه مادة (برد): والبرد الثبوت، يقال: برد لي علي فلان حق. أي: ثبت، وأنشدني ابن مهدي:

(١) ينظر شرح الفصح ١ / ٢٧-٥٢.

اليوم يومٌ باردٌ سمومه من جزع اليوم فلا نلومه^(٢)
وقال في حديثه عن أسماء العسل: «ومنها الطرم بكسر الفاء
وفتحها والخيم والشراب والمأذي والسنوت بفتح السين وتشديد النون
والسنوت، أنشدنا علي بن مهدي:
هم السمن بالسنوت لا ألس فيهم وهم يمنعون جارهم أن يقرداً^(٣)

وقال في موضع آخر: «والحُساس الشؤم والشر، أنشدنا ابن مهدي
قال: أنشدنا ابن الأنباري:

رب شريب لك ذي حساس شرايه كالحز بالمواسي^(٤)
وقال في شرح (أجبرت): تقول: جبرته بمعنى الإجبار، وعلى هذه
اللغة قولهم جبار، لأن فعلاً لا يأتي إلا من الثلاثي، وسمعت ابن
مهدي يقول: جبار من أجبر على غير قياس^(٥).
وتوجد نصوص أخرى غير هذه وفيها كلها ينص الشارح على اسم
شيخه، وهو علي بن مهدي.

فهل أخذ الزمخشري اللغة عن علي بن مهدي هذا؟

والجواب أن ذلك لا يمكن مطلقاً، فعلي بن مهدي هذا أخذ عن ابن
الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هـ^(٦)، كما اتضح من النص الثاني من
النصوص التي سبقت وولادة الزمخشري كانت سنة ٤٦٧ هـ^(٧)، فهل
يعقل أن يعيش تلميذ ابن الأنباري بعد أستاذه قرناً ونصف قرن
ليكون شيخاً للزمخشري؟

(٢) شرح الفصح ١ / ١٤٠.

(٣) شرح الفصح ١ / ١٣٩.

(٤) شرح الفصح ١ / ٢٠٢.

(٥) شرح الفصح ١ / ٢٠٥.

(٦) هو: محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر ابن الأنباري نحوي كوفي أخذ عن ثعلب، ترجمته في بغية
الرعاة ١ / ٢١٢.

(٧) تنظر ترجمة الزمخشري في وفيات الأعيان ٥ / ١٦٨.

هذا فضلاً عن أن كتب التراجم لا تذكر للزمخشري أساتذة في الأدب غير أبي مضر محمود بن جرير الضبي، وقد نص الزمخشري على الأخذ منه، وأبي علي الحسن بن المظفر النيسابوري الذي تذكر كتب التراجم أنه من شيوخه ولكنها مع ذلك تذكر أنه توفي سنة ٤٤٢هـ، والزمخشري ولد سنة ٤٦٧هـ^(٨) ففي أخذ الزمخشري عنه نظر.

فنص الشارح على الأخذ مباشرة من علي ابن مهدي دليل قاطع على أن الشرح ليس للزمخشري.

وقد رجح المحقق أن علي ابن مهدي هو الكسروي المتوفى في خلافة المعتضد^(٩) وأن الزمخشري لا يروي عنه مباشرة وأنه يوجد سقط في الرواية.

قلت: السياق لا ينبئ عن أي سقط كما هو واضح، وابن مهدي شيخ الشارح بلا شك، ولكن هل هو الكسروي المتوفى في خلافة المعتضد أي حوالي سنة ٢٨٩هـ؟

والجواب أنه ربما كان حفيد الكسروي هذا، فكتب التراجم تذكر اسمه على أنه علي بن مهدي بن علي بن مهدي الكسروي، فلعل المتوفى في خلافة المعتضد هو علي بن مهدي الجد الأول، أما الحفيد فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع.

وسواء أكان هذا أم غيره، فهو تلميذ لابن الأنباري على ما اتضح من أحد النصوص السابقة، فهو من علماء القرن الرابع بدون شك، وهو أيضاً شيخ لشارح الفصيح هذا بدون شك.

كما نص الشارح على اسم شيخ آخر من شيوخه وهو أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري صاحب كتاب تصحيفات المحدثين^(١٠).

قال الشارح في حديثه عن معنى الإرجاء، والمرجئة:

(٨) تنظر بغية الرعاة ١ / ٥٢٦.

(٩) شرح الفصيح ١ / ١٨١.

(١٠) تنظر ترجمته في بغية الرعاة ١ / ٥٠٦.

أنشدنا أبو أحمد العسكري عن غيره عن الباهلي:
تعيب القول بالإرجاء حتى ترى بعض الرجاء من الجرائر
وأعظم من أخي الإرجاء عيباً وعيدي أصر على الكبائر^(١١)
وقال في موضع آخر: «والخلب: قيل إنه زيادة معلقة من الكبد،
يقال لها: أذن الكبد، وهذا أحسن، أنشدني العسكري:

ألست ترين الحب كيف أصابني

وكيف رمانى بين خلبي وأضلعي»^(١٢)

فهذان النصان قاطعان في الدلالة على أن الشارح يروي مباشرة
عن أبي أحمد العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ وهو تلميذ ابن دريد على
ما سيأتي، فكيف يقال بعد ذلك: ربما كان ثم سقط قبل قوله أنشدنا
وأنشدني أو بعده. أو كيف بعد ذلك ينسب الشرح إلى الزمخشري!

كما نص الشارح على الأخذ من شيخ آخر كنيته أبو طارق^(١٣).

فتصريح الشارح بأسماء شيوخه هؤلاء ونصه على الأخذ منهم
دليل قاطع بأن الشارح ليس الزمخشري.

الدليل الثاني - كنية الشارح:

كنية الشارح (أبو علي) بدليل أنه عندما ينقل عن شيوخه أحياناً
يذكر كنيته، فيقول، قال: أبو علي: أنشدنا العسكري أو ابن مهدي،
وأحياناً لا يذكر كنيته، وغالباً ما يذكر كنيته عقب نقل آراء بعض
العلماء للفصل بين قوله وقولهم، أو للتبنيه على قول مهم، وهذا
أسلوب معروف لدى علمائنا الأقدمين، وقد ذكرت فيما مضى أمثلة
من مروياته عن شيوخه دون أن يذكر كنيته، وسأذكر بعض المرويات
التي صرح فيها بكنيته في أثناء الرواية عن شيوخه، قال الشارح
تعليقاً على قول الشاعر:

(١١) شرح الفصيح ١ / ٢٥١.

(١٢) شرح الفصيح ٢ / ٤٧٤.

(١٣) شرح الفصيح ٢ / ٣٨٣.

يصيخ للنبأ أسماعه إصاخة الناشد للمنشد

«قال أبو علي: وسمعت أبا أحمد العسكري، قال سمعت الدريدي يقول: سمعت السجستاني يقول: سألت الأصمعي عن قول القائل.. الخ»^(١٤).

وقال عن قول بعضهم اللصوت بدلاً من اللصوص: «قال أبو علي: وهذه لغة أهل اليمن، قال: أنشدنا الحسن بن عبدالله^(١٥)، قال: أنشدنا أبو بكر بن دريد:

وتركن جرماً عيلاً أبنائها وبنى كنانة كاللصوت المرّد^(١٦)

وقال في التعليق على قول الشاعر:

إذا جاوز الاثني سرّ فإنه بنثٌ وتكثير الوشاة قمين

«قال الشيخ أبو علي وأنشدني ابن مهدي: إذا جاوز الثنتين، وقال: يعني الشفتين»^(١٧).

فرواية الشارح عن شيخه (العسكري وابن مهدي) دون أن يذكر كنية نفسه ثم روايته عنهما مع ذكر كنيته (أبي علي) دليل واضح على أن كنيته (أبو علي).

وغالباً ما ينص على هذه الكنية - كما ذكرت - لفصل أقواله عن الأقوال التي يذكرها أو للنص على أمر مهم، من ذلك مثلاً قوله عن السكين:

«(السكين) معروف، وسمعت ابن مهدي يقول: اشتقاقه من السكون كأنه يسكن بن الحيوان إذا ذبح.

وهو مذكر وقد يؤنث قال أبو حاتم: سألت الأصمعي وأبا زيد ومن لقيت من علماء اللغة عن تأنيث السكين، فلم يعرفوه إلا أنني سمعت

(١٤) شرح الفصح ١ / ٩٠.

(١٥) يعني أبا أحمد العسكري.

(١٦) شرح الفصح ١ / ٢٩٥.

(١٧) شرح الفصح ٢ / ٣٥٤.

بعض من لا يوثق به أن السكين يؤنث، وأنشد:

فَعِيثٌ فِي السَّنَامِ غَدَاةٌ قَرٌّ بِسَكِينٍ مَوْثِقَةُ النَّصَابِ

قال الشيخ أبو علي: وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم لأن تأنيث السكين مروى عن الأصمعي، وهو في كتاب أبي زيد»^(١٨).

من هذا النص يتضح لمن كان على دراية بأساليب الأقدمين أن المؤلف كنيته (أبو علي)، ولا يلتفت إلى ما ذكره المحقق من أنه لا يصح أن تكون كنيته أبا علي لأنه قال مرة: قال أبو علي رحمه الله، لأن الدعاء للمؤلف قد يكون من قبل التلامذة أو الناسخين، وهذا أمر معروف أيضاً، ونحن نجد في مقدمات كثير من الكتب: قال الإمام العالم العلامة فريد عصره وواحد دهره، إلى آخر هذه الألقاب التي لا يكتبها المؤلف نفسه وإنما يكتبها تلامذته في الغالب.

الدليل الثالث - كتب الشارح التي أحال إليها:

أحال الشارح في هذا الشرح إلى بعض كتبه فذكر أسماء بعضها ولم يذكر أسماء بعضها، وإنما ذكر العلم الذي ألف فيه، كإحالاته إلى كتابه في التفسير وكتابه في الأمثال، فمما نص على اسمه كتاب (تهذيب غريب الحديث)، حيث قال في حديثه عن (الطوكل) «ومنه الحديث: لا حمى إلا في ثلاث حلقة القوم وثلة البئر وطوكل الفرس وقد بينا معناه في تهذيب غريب الحديث»^(١٩).

ونص أيضاً على أن له كتاباً اسمه المثلث^(٢٠).

ونحن نعلم أنه ليس للزمخشري كتاب اسمه تهذيب غريب الحديث وإنما له الفائق في غريب الحديث، وشتان التهذيب والفائق، وقد جعلهما المحقق كتاباً واحداً!

كما أحال إلى تفسيره للقرآن الكريم، وجعله المحقق الكشاف،

(١٨) شرح الفصح ٥ / ٤٦٨ - ٤٦٩.

(١٩) شرح الفصح ١ / ٣٤٠، وينظر أيضاً ٢ / ٤١٢.

(٢٠) شرح الفصح ٢ / ٢٩١.

وأحال إلى كتاب له في الأمثال، وجعله المحقق المستقصى.

ولنذكر مثالا لإحالاته إلى تفسيره، وهو ما ورد في حديثه عن (أمين)، وسأورد النص كاملاً لأوازنه بما جاء في الكشاف، قال الشارح:

«وإذا دعا الرجل قلت: أمين بقصر الألف، وإن شئت أمين بمدها، وكلاهما لغة جيدة والعامّة تقول: آمين بالتشديد، جمع أم أي: قاصد، والنون فيه زائدة، وأمين بالتخفيف نونها من أصلها، لهذا ثبت في التصريف.

وقد آمن الرجل تأمينا، وفي الحديث: (ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة - غفر الله له) وفتحت النون من (أمين) لأنه في الأصل نداء مضاف، كأنه: يا أمين الخلق استجب، أي: يا من يؤمن خلقه، لأن الله تعالى أمر بالدعاء وضمن الإجابة، فإذا دعا الداعي استنجز الآخرون الإجابة بقولهم أمين.

قال ابن عباس: معناه كذلك تكون. فمن قصر الألف كان كقولك: زيد، تريد: يا زيد، ومن طولها أدخل همزة على أمين، وكان كقولك: أزيد، فاجتمع همزتان فأثبت الثانية كما قيل في قوله عز وجل: (أنذرهم) [البقرة: ٦] وقد بينا في تفسير القرآن معنى أمين أشبع من هذا. وقال بعضهم: يجوز كسر النون من أمين واحتج بقول الشاعر:

ولا أقول إذا يوماً نُعيت لنا إلا أمين إله الناس أمين

وهذا عندي على سبيل الوقف، ولا يتبين الإعراب في الموقوف. وقال الشاعر في قصر الألف:

تباعد عني فطحل وابن أمه أمين فزاد الله ما بينا بعدا

ويروى (فطحل إن سألته) و(فطحل) بضم الفاء والحاء وفتحهما وقال الآخر في المد:

يا رب لا تسلبني حبها أبداً ويرحم الله عبداً قال آمينا»^(٢١)

(٢١) شرح الفصح ٢ / ٦٤٨ - ٦٥٠.

وقد استدلل المحقق بهذه الإحالة على أن المؤلف هو الزمخشري لأنه وجد في الكشف تفصيلاً لمعنى هذه الكلمة.

والعجيب أن المحقق أورد نص الزمخشري من الكشف، ولم يلحظ الفرق الشاسع الواسع بين النصين، وسأورد نص الزمخشري ليعلم القارئ الفرق بينهما، قال الزمخشري: « (أمين) صوت سمي به الفعل الذي هو استجب، كما أن رويداً وحيهلاً وهلم أصوات سميت بها الأفعال التي هي أمهل وأسرع وأقبل، وعن ابن عباس سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى أمين، فقال: أفعال. وفيه لغتان: مد ألفه وقصره قال: ويرحم الله عبداً قال آمينا. وقال: أمين فزاد الله ما بينا بعدا» (٢٢).

وللقارئ أن يعرف بعد هذا الفرق الكبير بين النصين، كيف يقول الشارح في شرح الفصيح وهو الزمخشري على زعم المحقق (وقد بينا في تفسير القرآن معنى أمين أشبع من هذا) وكل ما ذكره الزمخشري في الكشف لا يبلغ نصف ما ذكره الشارح في شرح الفصيح، ثم انظر إلى الفرق الكبير بين رأي كل منهما: فالشارح يرى أن (أمين) أصلها (يا أمين الخلق) فهو منادى مضاف، والزمخشري يرى أنها صوت سمي به الفعل استجب أي أنها اسم فعل بمعنى استجب، واختلفت رواية الزمخشري عن ابن عباس عن رواية الشارح، ولم يذكر الزمخشري شيئاً عن كسر النون وسكونها، كما لم يذكر من الشاهدين اللذين أوردهما الشارح غير شطر من كل منهما.

وهذا الفرق الكبير بين النصين دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الشارح ليس الزمخشري.

ثم كيف يحيل الزمخشري إلى تفسيره دون أن يذكره باسمه وهو الكشف عن حقائق التنزيل، وهو الذي يقول:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمري مثل كشاف^(٢٣)

(٢٢) الكشف ١ / ٧٣-٧٥.

(٢٣) بغية الرعاة ٢ / ٢٨٠.

وقال في مقدمة كتابه ربيع الأبرار:

وهذا كتاب قصدت به إجمام خواطر الناظرين في الكشف عن حقائق التنزيل وترويح قلوبهم المتعبة بأجالة الفكر^(٢٤).
وسنرى كيف أحال إلى الكشف باسمه الصريح في شرحه لمقاماته إن شاء الله.

الدليل الرابع - مصطلحات الشارح النحوية والصرفية:

استخدم الشارح بعض المصطلحات الخاصة بالكوفيين ولم أجده الزمخشري ولا غيره من النحويين البصريين يستخدمها وهي:

١ - القطع: قال الشارح تعليقاً على قول عمرو بن كلثوم:
مشعشة كأن الحصّ فيها إذا ما الماء خالطها سخينا:

«يعني إذا ما الماء الساخن خالطها، فنصب على القطع، وفيه قول آخر وهو: الماء إذا خالطها سخينا، يعني: جدنا بأموالنا»^(٢٥).

والقطع عند الكوفيين يعني الحال، وهو مصطلح مهجور لا تجده إلا عند الفراء وابن الأنباري ومن نحا نحوهما من المتقدمين، وقد بين ابن السراج معنى القطع فقال: «ومعنى القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه» وذكر مثلاً على ذلك: رأيت زيداً ظريفاً^(٢٦).

وقد أجاز الفراء أن يكون (هدى) في قوله تعالى: (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) [البقرة: ٢] منصوباً على القطع من الكتاب لأنها نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها أو من الهاء في (فيه)^(٢٧).

وأجاز ابن الأنباري أن تكون (حبلى) في قول امرئ القيس: (ومثلك حبلى قد طرقت) منصوبة على القطع من (مثل) لأن لفظها

(٢٤) ربيع الأبرار ١ / ٣٦.

(٢٥) شرح الفصح ١ / ١٤٨.

(٢٦) الأصول ١ / ٢١٥-٢١٦.

(٢٧) معاني القرآن ١ / ١٢.

لفظ المعرفة (٢٨) .

أتيت بهذه الأمثلة لأبين معنى القطع فهو مصطلح غير معروف إلا عند المتخصصين في علم النحو، وقد تتبععت في رسالتي للدكتوراه المصطلحات النحوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى السابع على حسب ما وسعني الجهد فلم أجد من استعمل هذا المصطلح بهذا المعنى.

٢ - المستقبل:

يستخدم الشارح هذا المصطلح للدلالة على الفعل المضارع (٢٩)، وهو مصطلح كوفي أيضاً ولن تجده مستخدماً لدى الزمخشري.

٣ - المصدر المقصور أو المحصور:

استخدمه الشارح للدلالة على مصدر المرة حيث قال: «وأهل النحو يسمون هذا الجنس المصدر المقصور لأنه مقصور على مرة واحدة، وربما قالوا المصدر المحصور. وهذا المصدر يجوز أن يثنى ويجمع كقولك: ضربه ضربة وضربتين وثلاث ضربات، فإن لم يكن مقصوراً لم تأت فيه التثنية. لا تقول دخلت دخولين، ولا دخولات» (٣٠).
والزمخشري يستعمل مصطلح مصدر المرة (٣١).

٤ - الأحرف، أو الحروف:

يستعمله الشارح بمعنى الكلمات، ولا يريد بها الحروف التي هي خلاف الأسماء والأفعال، كقوله: (وقد وجدنا أحرفاً جاءت على أفعال وافتعل بمعنى واحد، منها أشرت العسل واشترته...) (٣٢).

وقال: (وقد جاء عن العرب حروف يستوي فيه لفظ اللازم

(٢٨) شرح القوائد ٤٠.

(٢٩) ينظر الفصح ٣٨/١، ٤٨، وغير ذلك كثير.

(٣٠) شرح الفصح ٥٣١/٢.

(٣١) الفصل ٢٢٢.

(٣٢) شرح الفصح ١/١٨٢.

والمتعدي فيها كقولهم: رجع زيد ورجعته أنا...»^(٣٣).

واستخدام الحرف بمعنى الكلمة لا تجده عند البصريين المتأخرين من أمثال الزمخشري وقد استخدمه سيبويه، حيث قال في حديثه عن بعض الظروف: «واعلم أن هذه الحروف بعضها أشد تمكناً في أن يكون اسماً من بعض، كالقصد والنحو والقبل والناحية...»^(٣٤).

وقد أشار ابن السراج إلى خلط الكوفيين بين الحروف والأسماء فقال: (واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظرفاً يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف، فيقولون حروف الخفض: أمام وقدام وخلف... وعن ومن)^(٣٥).

٥ - الجمع الكثير والجمع اليسير:

استعمله الشارح بمعنى جمع الكثرة وجمع القلة^(٣٦) وقد يسميه أحياناً العدد الكثير والعدد اليسير، ولم أجد مثل هذا الاستعمال لدى الزمخشري.

٦ - وصف الفاعل بالمصدر ووصف المفعول بالمصدر:

يريد الشارح بوصف الفاعل بالمصدر الوصف بالمصدر الذي هو بمعنى اسم الفاعل، مثل: رجل زور بمعنى زائر، ويريد بوصف المفعول بالمصدر المصدر الذي هو بمعنى اسم المفعول مثل هذا الدرهم ضرب الأمير، وهذا خلق الله^(٣٧)، والبصريون يثبتون الوصف بالمصدر في نحو قولهم: رجل عدل، ولا يعدون (خلق الله) من باب الوصف بالمصدر وإنما يقولون: قد يرد المصدر بمعنى اسم المفعول دون أن يكون وصفاً بالمعنى الاصطلاحي، قال الزمخشري في المفصل: «وبوصف بالمصادر كقولهم رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى وضرب هبر

(٣٣) شرح الفصح ٢١٣/١.

(٣٤) الكتاب ٤١٦ / ١.

(٣٥) الأصول ٢٠٤ / ١.

(٣٦) ينظر شرح الفصح ٢٨٤ / ١، ٣٣٦.

(٣٧) ينظر شرح الفصح ٣٥١ / ٢.

وطعن نشر» (٣٨).

وهذا كله وصف بالمصدر، والمصدر فيه بمعنى اسم الفاعل، وليس فيه حديث عن الوصف بالمصدر بمعنى اسم المفعول.

ومن هذا القبيل أيضاً إطلاق الشارح على المصادر التي لا أفعال لها: الأفعال التي لا صدر لها وبين أن مراده بالأفعال: المصادر (٣٩).

ولا تجد مثل هذا التعبير عند الزمخشري، أعني المصادر التي لا صدر لها.

٧ - هاء الاستراحة:

يعني بها الشارح هاء السكت في نحو قوله تعالى: (ما أغنى عني ماليه) [الحاقة: ٢٨] حيث قال: (وتزيدها في الاسم للاستراحة) (٤٠) ويسميتها الزمخشري هاء السكت (٤١).

الدليل الخامس - آراء الشارح النحوية والصرفية:

على قلة المسائل النحوية التي وردت في هذا الشرح يتبين للباحث مذهب الشارح النحوي، ويدرك أنه بعيد كل البعد عن مذهب الزمخشري، وسأذكر بعض الآراء التي رآها الشارح وهي مخالفة لآراء الزمخشري:

١ - (هذان) تثنية (هذا):

ذهب الشارح إلى أن (هذان) تثنية لـ (هذا) وذلك في قوله: «(هذا)، ها: تنبيه، وذا اسم يشار به إلى شيء حاضر أو ما حكمه حكم الحاضر... وتثنيته هذان، وفي الجمع هؤلاء» (٤٢).

وقد نص الزمخشري في حواشي الفصل على أن (ذان) ليس

(٣٨) الفصل ١١٥.

(٣٩) شرح الفصح ١/ ٢٧٧.

(٤٠) شرح الفصح ١/ ٧٩.

(٤١) ينظر الفصل ٣٣٢.

(٤٢) شرح الفصح ١/ ٥.

تثنية ل (ذا)، حيث قال: « (ذان) ليس بتثنية (ذا) وإنما هو صيغة للمشار إليهما موضوعة لهما »^(٤٣).

٢ - تصغير (غلمان):

ذهب الشارح إلى أن « تصغير غلمان (أغيلمه) بزيادة الألف، ومثله ما يزداد الألف في تصغيره: أصيبية، تصغير صبية... وإنما قلت في تصغير غلمان: أغيلمه لأنك تقلبه إلى العدد اليسير... »^(٤٤) فهو يرى أن جمع القلة من (غلمان): أغلمة، فيصغر جمع القلة على (أغيلمه).

ويرى الزمخشري أن تصغير (غلمان): غليمه، لأنه يرى أن جمع قلته (غلمة) ويرى أن أغيلمه وأصيبية من المصغر الوارد على غير القياس، فقال: (وفي غلمان: غليمون أو غليمه) ثم قال: (ومن المصغرات ما جاء على غير واحد كأنيسيان وروجل.. ومنه قولهم: أغيلمه وأصيبية في غلمة وصبية)^(٤٥).

٣ - التنوين في إيه وصه:

يرى الشارح أن التنوين في أسماء الأفعال هذه للوصل، حيث قال: فأما (إيه) فحقه السكون على الوقف، فإذا وصلت بشيء آخر نونته..^(٤٦)

ويرى الزمخشري أن التنوين للتكثير حيث قال: وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك: إيه وإيه وصه وصه^(٤٧).

وتمَّ فرق آخر بين الرأيين، وهو أن الزمخشري يرى أن هذه الأسماء مبنية على الكسر، ويوقف عليها بالسكون، أما الشارح فيراها مبنية

(٤٣) حواشي الفصل ورقة ٣٤.

(٤٤) شرح الفصح ٢٨٥/١.

(٤٥) الفصل ٢٠٥.

(٤٦) شرح الفصح ٣٣٣/١.

(٤٧) الفصل ١٦٤.

على السكون وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين في نحو قول الشاعر:

وقفنا وقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع^(٤٨)

٤ - إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته:

يجيز الشارح إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته، وذلك في قوله: «وقد أضيف الشيء إلى نعته وإلى نفسه إذا كان أحدهما نعتاً أو يجري مجرى النعت ومن ذلك قولهم: جنة الخضراء، والجنة هي الخضراء ومسجد الجامع، والمسجد هو الجامع، وصلاة الأولى والصلاة هي الأولى، ودار الآخرة، وإضافة في كل هذه حسنة»^(٤٩).

ويرى الزمخشري أنه لا يجوز إضافة شيء إلى نفسه ولا إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى الموصوف.

قال في المفصل: «والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين على عين أو معنى واحد... فتضيف أحدهما إلى الآخر فذلك بمكان من الإحالة».

ثم قال: «ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها وقالوا: دار الآخرة وصلاة الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقعة الحمقاء، على تأويل: دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقعة الحبة الحمقاء»^(٥٠).

٥ - وَسَطٌ وَوَسَطٌ:

يرى الشارح أن (وَسَطٌ) بالتحريك يكون جزءاً من المضاف إليه، ووسط بالسكون لا يكون جزءاً من المضاف إليه فيقال: جلس وَسَطٌ الدار، لأن وسط الدار جزء من الدار، وجلس وَسَطٌ القوم، لأن وَسَطٌ القوم ليس جزءاً من القوم^(٥١) ويرى الزمخشري أن (وَسَطٌ) بالتحريك

(٤٨) شرح الفصح ١/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٤٩) شرح الفصح ٢/ ١٨٦، ونظر أيضاً ص ٥٣٩.

(٥٠) المفصل ٩١.

(٥١) شرح الفصح ١/ ٥٤٨.

اسم يقع فاعلاً ومفعولاً ومبتدأً كغيره من الأسماء وبالتسكين يكون ظرفاً ملازماً الظرفية، قال في حواشي المفصل: «وسَطٌ بسكون السين يكون ظرفاً ويحركتها يكون اسماً ولو قلت: ضربته وسَطَ رأسه بالتسكين أي: أوجد الاعتماد وسَطَ رأسه، ولو قلت: وسَطَ رأسه، أي جرم رأسه، لأن الوسط الجرم، والوسط كونه في ذلك الجرم»^(٥٢).

٦ - علة بناء (أمس):

أورد الشارح نقلاً عن الكسائي أن (أمس) بني على الكسر لشبهه بالفعل حيث قال: (قال الكسائي بني أمس على الكسر، لأن أصله من أمسى يمسي، كقولك أمس عندنا، فإذا دخلت عليه الألف واللام أجريت عليه وجوه الإعراب لأنه خرج من شبه الفعل)^(٥٣).

ويرى الزمخشري أنه بني لتضمنه معنى لام التعريف وهو مبني على الكسر عند أهل الحجاز وممنوع من الصرف عند بني تميم^(٥٤).

٧ - إعراب آمين:

سبق أن بينت أن الشارح يرى أن (آمين) منادى مضاف حذف منه المضاف إليه، والهمزة الأولى فيه للنداء، ويرى الزمخشري أنه اسم فعل.

الدليل السادس - الاختلاف في المنهج:

هذا الدليل غير مأخوذ من نصوص هذا الشرح مباشرة وإنما هو مأخوذ استنتاجاً، فالشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى، وهذا النهج لم ألاحظه لدى الزمخشري إلا على نطاق ضيق، فلم أجده في حواشي المفصل مثلاً يحيل إلى كتابه المستقصى في الأمثال مع توفر الدواعي إلى ذلك، حيث شرح أمثالاً كان أوردها في المفصل، وقد أحال في شرحه لمقاماته إلى الكشاف مرتين وإلى الفائق مرة وإلى المستقصى مرة، على ما سيرد إن شاء الله.

(٥٢) حواشي المفصل ٢٨-٢٩.

(٥٣) شرح الفصح ٢ / ٦٨١.

(٥٤) المفصل ١٧٣.

والشارح يذكر الآراء بسندها كثيراً، وهذا نهج لا نلاحظه لدى الزمخشري أيضاً، ولم يذكر الزمخشري أستاذه أبا مضر في حواشي المفصل على سبيل المثال غير مرتين فقط.

الدليل السابع - عدم ذكر الزمخشري بين شراح الفصيح:

لم يذكر أحد من المعنيين بفهرسة الكتب والمصنفات أن الزمخشري قد شرح الفصيح، سوى ما أشار إليه المحقق من أن صاحب إشارة التعيين ذكر ذلك، أما القريبون من الزمخشري زماناً ومكاناً كياقوت وابن خلكان فلم يشيروا إلى ذلك، وقد ذكر ابن خلكان أن بينه وبين الزمخشري في الرواية شخصاً واحداً^(٥٥).

ولو كان للزمخشري شرح للفصيح لاشتهر كما اشتهرت كتبه الأخرى، فهو رجل قد كتب الله له ولكتبه الشهرة الذائعة، وأغلب مصنفاته مشهورة وبخاصة النحوية منها واللغوية، ولما خفي على عالم مثل صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي شارح المفصل المتوفى سنة ٦١٧هـ فقد ذكر في شرحه كثيراً من كتب الزمخشري، كأساس البلاغة وحواشي المفصل، والقسطاس في العروض، والكشاف، والمستقصى، ونوابغ الكلم^(٥٦).

المبحث الثاني: نقد أدلة المحقق

قدم المحقق أربعة أدلة على إثبات نسبة الكتاب للزمخشري أقواها دليله الأول، وهو:

النصوص المنقولة عن هذا الكتاب:

حيث ذكر أن صاحب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح أحمد بن يوسف اللبلي المتوفى سنة ٦٩١هـ نقل نصوصاً كثيرة من هذا الشرح ونسب فيها الشرح إلى الزمخشري. وبناءً على ذلك حكم المحقق أن هذا الشرح للزمخشري، وسأذكر نصاً من تحفة المجد الصريح

(٥٥) وفيات الأعيان ٥ / ١٧١.

(٥٦) ينظر التخدير ٤ / ٦٠٥-٦٠٧ (فهرس الكتب المذكورة في المتن).

ذكره المحقق لأبين استناداً عليه الخطأ الذي وقع فيه اللبلي ومن بعده المحقق نفسه، قال اللبلي في مادة (غوى): (أنكره الزمخشري في شرحه وقال: ولا لغة فيه إلا الفتح، قال: والعامّة تقول غوي، بالكسر، وهو خطأ، قال: وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي (وعصى آدم ربه فغوي)، قال: معناه أكثر من أكل الشجرة حتى بشم، لأن معنى غوي بالكسر أن يكثر الفصيل من لبن أمه حتى يبشم)^(٥٧) فقله (قال [أي الزمخشري]): وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي) نص قاطع على وهم اللبلي، ذلك أن ابن مهدي على ما تبين أخذ عن ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ فكيف يخبر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ.

وكلام الزمخشري في الكشف ليس فيه أي إشارة إلى هذه القراءة، مع أنه موضع مستدع للإشارة إليها أكثر من شرح الفصيح^(٥٨). فلا شك أن اللبلي لم يحقق نسبة الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفه، وإنما وجده منسوباً عنده إلى الزمخشري فسلم بهذه النسبة دون تحقيق. واللبلي من اللغويين الأندلسيين المتأخرين فهو بعيد عن معرفة وفيات علماء المشرق على وجه الدقة، لذلك ليس بعيداً أن يكون وقف على مخطوطة من هذا الشرح وقد عبث باسم مؤلفها تجار المخطوطات بين المشرق والمغرب، ولم يتنبه اللبلي إلى السند في أثناء الرواية عن أبي أحمد العسكري وابن مهدي، لأن همه كان منصرفاً إلى نقل النصوص لا إلى تحقيق نسبة هذه النصوص إلى صاحبها.

الدليل الثاني - كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح:

قال المحقق: أشار المؤلف إلى أربعة من كتبه، هي:

١ - كتاب تفسير القرآن الكريم، وأرجح أنه كتاب الكشف.

٢ - كتاب تهذيب غريب الحديث، ولعله (الفائق في غريب

(٥٧) شرح الفصيح (قسم الدراسة) ١ / ٥٦.

(٥٨) الكشف ٢ / ٥٥٧.

الحديث).

٣ - كتاب في الأمثال، ولعله المستقصى.

٤ - المثلث^(٥٩).

قلت هذه الإحالات إلى هذه الكتب أدلة قاطعة على أن المؤلف ليس الزمخشري، وقد بينت بما لا يدع مجالاً للشك أن التفسير الذي أحال إليه الشارح ليس الكشف، وذلك للخلاف الكبير بين ما في الشرح وما في الكشف حول كلمة (أمين).

وقد وجدت الزمخشري يحيل إلى الكشف باسمه الصريح مرتين في شرح مقاماته، حيث قال عند شرح قوله: (وما كل رائض لشماسك بمقرن): بمقرن : بمطيق ، من قوله تعالى : (وما كنا له مقرنين) [الزخرف] وقد ذكرت حقيقته في الكشف عن حقائق التنزيل^(٦٠) كما أحال إليه باسمه الصريح عند حديثه عن الإيجاز في القرآن.^(٦١)

أما كتاب (تهذيب غريب الحديث) فقد نص الشارح على اسمه فكيف نقول بعد ذلك: لعله (الفائق) وقد أحال الشارح إلى هذا الكتاب بهذا الاسم أربع مرات، فهل يعقل أن يريد به الفائق؟!

والغريب أن يستدل المحقق بهذه الإحالات على أن كتاب تهذيب الغريب هو الفائق، حيث يقول: إنه وجد هذه الأحاديث التي أحال إلى شرحها في تهذيب غريب الحديث وجدها في الفائق، وأقول لو أن المحقق رجع إلى النهاية في غريب الحديث لوجدها أيضاً فهل يعقل أن نقول بناء على ذلك: إن تهذيب غريب الحديث هذا هو النهاية في غريب الحديث؟.

والمثل القائل (إن أهون السقي التشريع) الذي قال المحقق إنه لم يجده بهذه الرواية إلا في الفائق والمستقصى موجود بهذه الرواية في

(٥٩) شرح الفصح (قسم الدراسة) ٣ / ٦٣.

(٦٠) المقامات ٦٤.

(٦١) المقامات ١٨٩.

النهاية لابن الأثير^(٦٢).

فوجود شرح الأحاديث التي أشار إليها الشارح في الفائق لا يعد دليلاً على أن تهذيب غريب الحديث هو الفائق مطلقاً.

ثم إننا نجد الزمخشري في شرح مقاماته يحيل إلى الفائق باسمه الصريح، حيث قال عند تفسيره لكلمة (العبيّة): (العبيّة والغمية: الأنفة والحميّة، وفي الحديث: إياكم وعبيّة الجاهلية. وقد فسرت الكلمتين في كتاب الفائق).^(٦٣) هذا نصه، فكيف يصح بعد هذا أن نجعل (تهذيب غريب الحديث) هو (الفائق)!

كما لا يعد تقارب شرح الأمثال الواردة في الشرح مع شرحها في المستقصى على أن كتاب الشارح في الأمثال هو المستقصى، ولا تدل على أن المؤلف هو الزمخشري، لأن مناسبات الأمثال في كتب الأمثال جميعها متشابهة، والزمخشري إذا أحال إلى كتابه في الأمثال نصّ على اسمه، كما ذكر في شرح مقاماته عن المثل: (أطمع من أشعب)، قال: (وقد ذكرت بعض نوادره في المستقصى في أمثال العرب).^(٦٤)

وأما كتاب المثلث الذي أحال إليه الشارح فقد قال عنه المحقق: (لعله رسالة صغيرة كبقية الرسائل التي ألفها أو ربما لم يقصد كتاباً بعينه، وإنما قصد ما قيل بثلاثة أوجه) ولا يخفى ما في هذا التعليل من علل.

الدليل الثالث من أدلة المحقق - كتب التراجم:

لا أدري كيف جعل المحقق هذا دليلاً من أدلته على إثبات نسبة الكتاب إلى الزمخشري، فهو يقول: (لقد تتبعت جلّ الكتب التي ترجمت للزمخشري فلم أجد من ذكر أن له شرحاً على الفصيح سوى صاحب إشارة التعيين الذي نص على أن من بين مولفات الزمخشري

(٦٢) النهاية ٢ / ٤٦٠.

(٦٣) المقامات ٦٨.

(٦٤) المقامات ١٧٥.

شرحه على الفصيح) (٦٥).

قلت هذا دليل على المحقق لا له، ولا يعتمد الباحث في نتاج الزمخشري على صاحب إشارة التعيين مثل اعتماده على القريين من الزمخشري مثل ياقوت وابن خلكان كما أشرت إليه.

الدليل الرابع من أدلة المحقق - مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته [أي مؤلفات الزمخشري]

ذكر المحقق تحت هذا الدليل أن موقف الشارح من الترادف والمشارك والضرورة الشعرية والمجاز متطابق مع موقف الزمخشري، كما عرض التقارب بين تفسير الشارح لبعض الكلمات مع تفسير الزمخشري لها في الفائق وأساس البلاغة.

قلت: كل ذلك لا يمكن أن يتخذ دليلاً على أن الشارح هو الزمخشري لأن موقف الشارح من قضايا الترادف والمشارك والضرورة الشعرية والمجاز هو موقف الجمهور، والجمهور يشمل الزمخشري وغيره، وكذلك التقارب في التفسير اللغوي للكلمات أمر موجود في كتب اللغة كافة فلا ينهض دليلاً على ما ذهب إليه المحقق.

المبحث الثالث: تحقيق نسبة الشرح للأسترباذي

أوافق المحقق أن هذا الشرح ليس لأبي هلال العسكري فكيفية الشارح كما بينت أبو علي، وهذا وحده كاف للرد على من زعم أنه لأبي هلال، كما أوافق المحقق أنه ليس لأبي علي الأهوازي، لبعده عن اللغة وعلومها، ولكني كما قدمت لا أوافقه على أن يكون الشرح للزمخشري للأدلة التي ذكرتها فمن يكون الشارح بعد هذا؟

أغلب الظن أنه أبو علي الحسن بن أحمد الأسترباذي الذي قال عنه ياقوت: (حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح، وكتاب شرح الحماسة) (٦٦).

(٦٥) شرح الفصيح قسم الدراسة / ١ / ٧٠.

(٦٦) معجم الأدباء ٢ / ٨٢٥.

وقد ذكر المحقق أن البغدادي نقل من شرح الفصيح للأستراباذي هذا، ونقله مطابق لما في هذا الشرح، من ذلك قول البغدادي في شرح أبيات المغني: (وقال الأستراباذي في شرح الفصيح: قوله: أوطأني عشوة، والعامّة تقول: عشوة بالفتح، قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة: هي لغة، وكذلك العشوة بالضم، ومعناها الظلمة، أي: خدعتني وغررتني وأدخلتني ظلمة لا أهتدي إليها، والعامّة تقول: أوطيتني، وهذا غلط، وربما قالوا: أعطيتني عشوة، وهذا لا يجوز، والعشوة: الظلمة، ومنه العشا في العين، والعشا: وقت الإظلام)^(٦٧)، هذا النص بحروفه موجود في شرح الفصيح.^(٦٨)

ولكن المحقق أعرض عن نسبة الشرح إلى الأستراباذي لأنه وجد صاحب كشف الظنون يقول إن وفاته كانت سنة ٧١٧ مع أن ترجمته موجودة في معجم ياقوت، ولأنه وجد أن ياقوتا لم يذكر كتبه الأخرى وهي تهذيب غريب الحديث وتفسير القرآن، ولأن اللبلي نقل من هذا الشرح نصوصاً أكثر من البغدادي، واللبلي قريب من عصر الزمخشري، ولأنه ربما يكون الزمخشري نقل من شرح الأستراباذي فتطابق نقل البغدادي مع نقل الزمخشري، ولأنه ربما يكون كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ^(٦٩).

قلت: لقد خلط صاحب كشف الظنون بين أبي علي الحسن بن أحمد الأستراباذي الذي ترجم له ياقوت وبين الحسن بن محمد الأستراباذي أبو الفضائل ركن الدين، شارح الكافية والشافية المتوفى سنة ٧١٥ أو سنة ٧١٧هـ، وهذا لا ينبغي أن يصرف الباحث عن تحقيق نسبة هذا الشرح لأبي علي الحسن بن أحمد الأستراباذي الذي أخذ كما هو واضح في نصوص الشرح من أبي أحمد العسكري

(٦٧) شرح أبيات المغني ٤/٨٨.

(٦٨) شرح الفصيح ٢/٤٤٤.

(٦٩) شرح الفصيح (قسم الدراسة) ١/ ٥٢-٥٣.

المتوفى سنة ٣٨٢هـ. وعلى ذلك فإن تاريخ وفاته لا يكاد يعدو الربع الأول من القرن الخامس أي أن أغلب الظن أن وفاته كانت حوالي سنة ٤٢٥، ويقوي ذلك استخدامه مصطلحات الكوفيين النحوية في شرحه، وقد لاحظت أن هذه المصطلحات أفلت أو كادت في النصف الثاني من القرن الخامس، وآخر من وجدت لديه مثل هذه المصطلحات هو أبو الحسن علي بن إبراهيم القهндزي^(٧٠) المتوفى سنة ٤٢٠ هـ في مختصره النحوي المسمى بالضريبي، وهو شيخ أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي صاحب التفاسير البسيط والوسيط والوجيز^(٧١).

والقهندزي هذا من نيسابور التي تقع في إقليم خراسان المجاور لإقليم طبرستان الذي فيه أستراباذ، ومنهم من يجعل أستراباذ من إقليم جرجان المجاور أيضاً لخراسان، فالقهندزي والأستراباذي من إقليمين متجاورين^(٧٢).

أما قول المحقق إن كتب التراجم لم تذكر أن الأستراباذي ألف في غريب الحديث والأمثال وغيرها من الكتب التي ذكرها في شرح الفصيح، فلا يتخذ ذلك دليلاً على أن هذا الشرح ليس له، وكم عالم ألف ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم، وها هي ذي كتب التراجم المعتمدة لا تذكر أن للزمخشري شرحاً للفصيح ومع ذلك نسب المحقق هذا الشرح له!

ويقول المحقق إن من الأدلة التي تدفع كون هذا الشرح للأستراباذي عدم ذكر كتب التراجم أن الأستراباذي أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم في الشرح.

قلت: سبحان الله، وهل ذكرت كتب التراجم أن الزمخشري أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم الشارح؟

سيقول المحقق: ربما سقط من السند الذي يذكره الزمخشري جزء

(٧٠) تنظر ترجمته في إنباه الرواة / ٢ / ٣١٠، بغية الرواة / ٢ / ١٨٦، هدية العارفين / ١ / ٦٨٧.

(٧١) تنظر ترجمته في دمية القصر / ٢ / ١٠١٧، وفيات الأعيان / ٣ / ٣٠٣.

(٧٢) ينظر معجم البلدان / ١ / ٢٠٧-٢٠٨، ٥ / ٣٨٤، بلدان الخلافة الشرقية ٤١٩..

حتى صارت الرواية: أنشدني العسكري، أو سمعت ابن مهدي.

فأقول: سياق الكلام لا ينبئ عن أي سقط، ثم لو سلمنا أن ثم سقطاً، فهل يعقل أن يقع السقط في كل هذه الروايات التي وردت بلفظ أنشدني، أو أنشدنا أو أخبرني أو سمعت وما إلى ذلك؟ لا، فلو كان في السند سقط لظهر جزء منه مرةً على الأقل! وهب أن ذلك كان صحيحاً، فهل يصح أن يمتد هذا السقط إلى النسخة التي اعتمد عليها اللبلي!.

أما تفضيل المحقق توثيق اللبلي على توثيق البغدادي للنصوص التي ينقلها فلم أجد له وجهاً، كما لم أجد لتقدم عصر اللبلي على البغدادي مزية تجعلنا نرجح أن هذا الشرح للزمخشري وليس للأسترباذي، وكل من يعرف البغدادي صاحب الخزانة يعلم مدى تحقيقه لنسبة الشواهد، وكان البغدادي صاحب مكتبة ضخمة، وذا عناية باقتناء النسخ المعتمدة البعيدة عن الزيف، وإذا كان اللبلي أقرب إلى الزمخشري زماناً فالبغدادي أقرب إليه مكاناً، وعناية البغدادي بالتراجم لا يشق لها غبار، ولم نسمع أن اللبلي كان معنياً بالتراجم، لكل ذلك فإن الباحث يثق بنسبة البغدادي هذا الشرح للأسترباذي، ويطمئن إليه كل الاطمئنان.

ثم إن ما يجعلنا نطمئن إلى صحة نسبة هذا الشرح للأسترباذي وبدلنا على أن ما ذكره البغدادي صحيح أن ابن الخباز أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلني صاحب النهاية وشرح ألفية ابن معط المتوفى سنة ٦٣٧هـ نقل عن هذا الشرح في النهاية، ونسبه إلى الأسترباذي، حيث قال تعليقا على قول الشاعر:

أيا ليلة خرس الدجاج سهرتها ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي:

(ويقال: بغداد بدالين، وبغداد بأعجام الثانية، وبغدان ومغدان، حكى ذلك الأسترباذي في شرح الفصيح في باب ما يقال في

(اللتين). (٧٣)

وقد ورد هذا في شرح الفصيح في باب ما يقال بلغتين، ونصه: (هي بغداد وبغدان، والعامّة تقول: بغداد، بالذال معجمة، ... ويقال أيضاً: مغدان، بالميم مكان الباء) (٧٤)

ومعلوم أن ابن الخباز متقدم على اللبلي، وهو من إربل ثم من الموصل، فهو أقرب منه إلى كل من الأستراباذي والزمخشري زماناً ومكاناً (٧٥).

يبقى ما ذكره المحقق من أنه ربما كان اسم المؤلف في نسخة البغدادي كتب خطأ، فأقول: هذا وارد على نسخة اللبلي أيضاً.

كما تبقى للمحقق - عفا الله عنه وعني - شبهة ذكرها في رده على علي مشري الذي نسب الشرح إلى أبي علي الأهوازي، وهي أن المؤلف قال مرة: (قال أبو علي رحمه الله) ثم عقب المحقق بقوله: فهل يعقل أن يقول المؤلف عن نفسه هذا؟

وأقول كما ذكرت سابقاً إن عبارة (رحمه الله) زيادة من النساخ أو هي في الأصل من كتابة التلاميذ عن شيخهم بعد وفاته، وقد جاء في أول كتاب المسائل المنشورة لأبي علي الفارسي: «قال أبو علي رحمه الله: المصادر تقع للمبالغة» (٧٦) فهل ننفي بناء على ذلك نسبة هذا الكتاب إلى أبي علي الفارسي، لأنه وردت عبارة (رحمه الله) بعد: (قال أبو علي)؟

ولأن المحقق لم يرتض أن تكون كنية الشارح أبا علي فقد تخطت في البحث عن أبي علي هذا، فذكر مرة أنه ربما كان الفارسي، ومرة

(٧٣) النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى) وقد أفادني بهذا النقل المحقق جزاه الله خيراً.

(٧٤) شرح الفصيح ٢/٦٣٧.

(٧٥) تنظر ترجمة ابن الخباز في بغية الوعاة ١/٣٠٤.

(٧٦) المسائل المنشورة ١.

قال: إنه ربما كان القالي، ومرة المرزوقي، ومرة النيسابوري أستاذ الزمخشري، ولا يعقل أبداً ولا يصح في منطق أن يطلق الشارح هذه الكنية ويريد بها في كل مرة شخصاً غير الذي ذكره في المرات الأخرى، وقد وجدت في صفحتين متقابلتين ذكراً لأبي علي، فجعلتهما المحقق شخصين مختلفين، فقد ورد في ص (٣٥٤): قال الشيخ أبو علي وأنشدني ابن مهدي: إذا جاوز الثنتين، وورد في ص (٣٥٥) قال الشيخ أبو علي وأنشدنا ابن مهدي: إذا كنت في قوم عدى...).

فعلق المحقق على الأول بقوله: لعله أبو علي المرزوقي وأحال إلى شرح ديوان الحماسة، وعلق على الثاني بقوله: لعله أبو علي القالي، وأحال إلى المقصور والممدود.

وأقول كيف يكون الشيخ أبو علي هذا مرة المرزوقي ومرة القالي، وفي المرتين النقل عن ابن مهدي، وابن مهدي كما مر من تلامذة ابن الأنباري المتوفى ٣٢٨هـ، يعني أن وفاته ربما كانت حوالي ٣٨٠هـ فكيف يروي عنه القالي، والقالي غادر بغداد إلى الأندلس سنة ٣٢٨هـ وتوفي بقرطبة سنة ٣٥٦هـ، أما المرزوقي فلم أقف على من ذكر أنه أخذ عن علي بن مهدي.

والصحيح الذي لا يجوز غيره أن (أبا علي) هذا هو الشارح نفسه لأنه يقول كثيراً: أنشدني ابن مهدي دون أن يذكر كنية نفسه، وأحياناً يذكر كنية نفسه فيقول: قال أبو علي أنشدني ابن مهدي، وذلك في المواضع التي تستدعي الفصل بين قوله وقوله من سبقه أو في المواضع التي يريد أن تكون مميزة كأن يذكر لغة غريبة مثلاً، كقوله في حديثه عن بيان معنى (القر): القر: البرد. قال أبو علي سمعت أبا أحمد العسكري، قال: سمعت ابن دريد يقول: القر: الضفدع^(٧٧).

وبعد فإن هذا الشرح ينبغي أن ينسب إلى أبي علي الأستراباذي كما ذكره ابن الخباز والبغدادى إلى أن يظهر ما يقطع بذلك، وأن يعلم أنه لا علاقة للزمخشري بهذا الشرح، وأدعو الله عز وجل أن يجعل ما

(٧٧) شرح الفصح ١ / ٣٠٩.

قدمت خالصاً لوجهه سبحانه، وأن ينفع به قارئه وأن يوفق محقق الكتاب للوصول إلى اليقين في معرفة مؤلف هذا الشرح النفيس من شروح الفصيح، وأن يهدينا جمعياً لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله وصحبه أجمعين.

المصادر

- ١ - الأصول في النحو. محمد بن سهل ابن السراج، تحقيق د. حسين الفتلي. ط ١، ١٤٠٥ / ١٩٨٥م، بيروت.
- ٢ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية: بيروت.
- ٣ - بلدان الخلافة الشرقية. كي لسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد. ط ٢، ١٤٠٥ / ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- ٤ - حواشي المفصل. محمود بن عمر الزمخشري (مخطوط - نسخة ليدن).
- ٥ - دمية القصر وعصرة أهل العصر. علي بن الحسن الباخري، تحقيق محمد التونجي.
- ٦ - ربيع الأبرار ونصوص الأخبار. محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق سليم النعيمي.
- ٧ - شرح الفصيح المنسوب للزمخشري. تحقيق إبراهيم عبدالله الغامدي. معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.
- ٨ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبدالسلام هارون. ط ٤، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، دار المعارف: القاهرة.
- ٩ - شرح المفصل (التخمير). صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين. ط ١، ١٩٩٠م، دار الغرب: بيروت.
- ١٠ - كتاب سيبويه. عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، دار الرفاعي: الرياض.
- ١١ - الكشاف عن حقائق التنزيل. محمود بن عمر الزمخشري. دار

- الباز: مكة المكرمة.
- ١٢ - المسائل المنشورة. أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري. مجمع اللغة العربية: دمشق.
- ١٣ - معاني القرآن. يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي. ط ٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب: بيروت.
- ١٤ - معجم الأدباء. ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي: بيروت.
- ١٥ - معجم البلدان. ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق فريد عبدالعزيز الجنيدي. ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية: بيروت.
- ١٦ - المفصل في علم العربية. محمود بن عمر الزمخشري. ط ٢، دار الجيل: بيروت.
- ١٧ - مقامات الزمخشري. ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. دار الكتب العلمية: بيروت.
- ١٨ - النهاية في شرح الكفاية. ابن الخباز، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى. ١٤١٢هـ.
- ١٩ - النهاية في غريب الحديث والأثر. المبارك بن محمد الجزيري، تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي. ط ١، أنصار السنة: لاهور، باكستان.
- ٢٠ - هدية العارفين. إسماعيل باشا البغدادي. وكالة المعارف ١٩٥١: إستانبول.
- ٢١ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس. دار صادر: بيروت.